

الديمقراطية السلمية، كآليات معتمدة، والدعوة إلى مؤتمر وطني تشترك فيه جميع القوى الطامحة للتغيير.

س - نشرت بعض الوسائل الإعلام : على أن إعلان دمشق هو من صنيعة النظام ذاته ولا يمتلك استقلالية المعارضة، بمفهوم المعارضة (السياسية) بل هو لتلميع وجه النظام. فما ردكم على هذا الكلام الذي يقال هنا وهناك؟

*- إن هذا الاتهام بعيد عن الواقع، ويبدو أن بعض الجهات لا تجد ثغرات حقيقية في الإعلان سوى اللجوء إلى تشغيل آلة التشكيك، وهي تعرف من خلال متابعتها، لكنها تتناسى، بأن السلطة تعادي الإعلان، وقد أعربت عن عدايتها ذلك من خلال تهديد الأطراف الموقعة، ومداهمة اجتماع اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق مرتين، كان آخرها في ١٣/١١/٢٠٠٥، ومن المؤسف أن بعض أحزاب (الجبهة الوطنية التقدمية) بدأت أيضاً بمعاداة الإعلان وإطلاق تعابير غير مهذبة بحق ذلك بايعاز من السلطة التي تتشغل حالياً بترتيب دفاعاتها في مواجهة القرار ١٦٣٦ .

س- صرحت إحدى التنظيمات الكردية غير الموقعة على إعلان دمشق : بأن بعض التنظيمات الوطنية الكردية ارتضت لنفسها أن توقع على مثل هذا الإعلان ، وهي بذلك خرجت عن إطار صلاحياتها في الممارسة السياسية، فما ردكم على هذه التصريحات؟

*- وقعت كل الجبهة الديمقراطية الكردية والتحالف الديمقراطي الكردي على الإعلان، انطلاقاً من فهمهما لمصلحة الشعب الكردي في سوريا، وإدراج قضيته في الإعلان كقضية وطنية تتطلب حلاً ديمقراطياً عادلاً، وهو ما تجمع عليه أيضاً الأحزاب الكردية خارج الإطارين، وبذلك لم يخرج الجانب الكردي المشارك عن إطار صلاحياته في الممارسة السياسية وفي التعبير عن طموحات شعبنا الكردي الذي لا يمكن لأحد إنكار وجوده التاريخي، (فالقضية الكردية) تعني قضية الشعب الكردي. ومن جهة ثانية، فإن الصيغة المتعلقة بالقضية الكردية في الإعلان لا تعبر فقط عن إجماع برامج مختلف أطراف الحركة الكردية في سوريا على (إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سوريا) بل إنها تعبر كذلك، في الإعلان، عن التقاطع في الرأي مع أحزاب وقوى وشخصيات وطنية سورية لم تكن معظمها قبل الآن معنية بالقضية الكردية، وأخرى كانت سلبية، لكنها، الآن، بحكم توقيعهما على الإعلان، تبنت هذا الحل الديمقراطي العادل للقضية الكردية في سوريا. وبذلك أصبح لهذه القضية أنصار كثيرون يشاركون الجبهة والتحالف وبقية الأطراف الكردية النضال من أجل هذا الحل. لكن مع ذلك، تبقى للجانب الكردي المشارك في الإعلان ملاحظات ومهام خاصة به، سوف يسعى لإقرارها وممارستها، كما يسعى لرفع سقف التقاطع بالنسبة للقضية الكردية مع شركائه في الإعلان...

س- انتم كتحالف ديمقراطي كردي في سوريا، إلى أي مدى يمكنكم المساهمة الفعلية في إعلان دمشق .

*- نحن، في التحالف، جزء من إعلان دمشق وشريك فعال لجميع أطرافه، وسوف نساهم، بالتعاون مع الجبهة الديمقراطية الكردية، في تطوير العلاقات مع القوى الوطنية السورية وتعزيز أواصر التعاون والثقة المتبادلة، التي تتطلب. كذلك انطلق الحركة الكردية نحو الأفاق الوطنية لتمارس مسؤولياتها كشريك فطري ومساهم أساسي في معالجة مختلف قضايا الوطن، بما فيها عملية التغيير الوطني الديمقراطي السلمي.

حوار مع الأستاذ إسماعيل عمر
رئيس حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا
(يكيتي)

أجرى الحوار: حسين أحمد

س - بما إن إعلان دمشق هو إطار واسع للمعارضة السورية- حسب التصريحات الصادرة عن الموقعين للإعلان- وباعتباركم أحد الأطراف السياسية الكردية الموقعة عليه، فما هي الأولويات السياسية التي تطالبون بها وهل تعتقدون أن هذا الإعلان يلبي طموح الشعب السوري بتركيبته المتعددة وما هي آلية التغيير المجدية برأيكم، إن لم تتحقق هذه المطالب؟؟

*- يهدف الإعلان لإقامة نظام وطني ديمقراطي، بعد أن فشلت كل المراهقات المعقودة على وعود السلطة بشأن الإصلاح المنشود وإصرارها على مواصلة النهج التسلطي الشمولي، ودفع البلاد نحو المواجهة مع المجتمع الدولي، نتيجة قراءتها الخاطئة للتطورات الإقليمية المحيطة، مما تسبب في عزل سوريا وفتح الثغرات أمام الضغوطات الخارجية التي عجزت السلطة عن مواجهتها، ومن هنا جاء إعلان دمشق لحشد وتنظيم طاقات المعارضة الداخلية للتصرف بمسؤولية من أجل استيعاب المعطيات الراهنة، وعدم ترك مصير الوطن مرهوناً بعاملي النظام والخارج. وبسبب تنوع وتعدد الجهات المشاركة في التأسيس وتباين انتماءاتها السياسية والقومية والدينية والاجتماعية، إضافة للجهات التي توجه إليها الإعلان لمطالبتها بالانضمام والنضال، كان من الطبيعي أن يحتكم المشاركون إلى التوافق في صياغته، لكي تجد جميع مكونات الشعب السوري السياسية والقومية وتياراته الفكرية وطبقاته الاجتماعية وفعالياته الثقافية والاقتصادية، مجالاً للمشاركة في عملية التغيير، وفرصة للتعبير عن مصالحها وتطلعاتها، أي أن الإعلان وافق بين قوى متباينة من حيث مصالحها ومواقفها، ليمثل بذلك قاسماً مشتركاً يمكن أن يجد فيه كل طرف جزءاً هاماً مما يسعى إليه في الاعتراف المتبادل للجميع بالجميع، بعيداً عن إقصاء الآخرين. ولذلك كان من الطبيعي أن تبقى، لكل مكون أو طرف، ملاحظاته التي لم يتمكن الإعلان من تضمينها، ولذلك نرى مثلاً أن العلمانيين لهم ملاحظات على بند (الإسلام دين الأغلبية) وبالمقابل فالإسلاميون لهم أيضاً ملاحظات،... وفي الوقت الذي نحفظ فيه، كحركة كردية، بملاحظاتنا الخاصة، فإن أطرافاً أخرى لها بالمقابل تحفظات على البند المتعلق بإيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سوريا. وأطرافاً ثالثة تعتبر الإعلان أفرط (بعروية سوريا). وبالنهاية فإن الإعلان تمت صياغته بدقة نسبية، وإن ملاحظات الأطراف عليه، ستظل قابلة للمناقشة والحوار وصولاً إلى الصيغة الأفضل.

أما بالنسبة لآليات العمل، فإن اللجنة المؤقتة للإعلان وجهت رسائل إلى الجهات التي أعلنت الانضمام لتسمية ممثليها، كما دعت الجهات المتضامنة إلى الحوار لمناقشة آرائها تمهيداً للانضمام. لكي يتم بالتالي تشكيل هيئة عامة من جميع المشاركين، تنبثق عنها لجنة متابعة في الداخل، إضافة إلى لجان فرعية في الخارج والمحافظات. وسوف يكون من مهام الهيئة العامة وضع أجندة عمل وتحديد الوسائل النضالية